

Distr.: General  
18 January 2022  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

الدورة الحادية والعشرون

4-8 نيسان/أبريل 2022

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت\*

الجوانب المتعلقة بالحوكمة والإدارة العامة لموضوع دورة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022 والمنتدى السياسي

الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022

## تحويل المؤسسات والحوكمة للبناء من أجل مستقبل أفضل نحو عام 2030

### مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن تُحيل طيّه إلى لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة الورقة التي أعدها  
عضوا اللجنة، لويس مويلمان وجيرالدين فريزر - موليكيتي، بالتعاون مع مارتا أكوستا وياميني أيار،  
ورولف ألتر، وأوغسطين فوسو، وبول جاكسون، وأيغول كوشيرباييفا، ورونالد مندوزا، ولمياء مبيض البساط،  
وسوناي بارك، وكارلوس سانتيسو، وهنري سردريان، وديفيد سنغيه، وشريفة شريف ولان شوي، ونجاة زروق.



## تحويل المؤسسات والحوكمة لبناء مستقبل أفضل نحو عام 2030

### موجز

يُنوِّحى من هذه الورقة توفير أساس لمناقشات لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة بشأن إسهاماتها الموضوعية في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022 واستعراضه المتعمق للأهداف 4 و 5 و 14 و 15 و 17 من أهداف التنمية المستدامة. ويتسق موضوع الورقة مع موضوع المنتدى وموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022 وهو: "إعادة البناء على نحو أفضل في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030".

وتتناول الورقة التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات الماثلة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 والآثار المترتبة عليها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 4 و 5 و 14 و 15 ومبدأ عدم ترك أحد خلف الركب من منظور الإدارة العامة والحوكمة، كما تتضمن تأملات بشأن الصعوبات التي تعترض بناء الدولة. ويرى مؤلفا الورقة أن بناء مؤسسات عامة قوية وفعالة أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مستقبل أفضل بعد انحسار الجائحة. وينبغي أن يقرن ذلك بتوجيه الاستثمارات نحو القوة العاملة في القطاع العام بغية الموازنة بين الكفاءات والقيم من جهة والتحديات المقبلة من جهة ثانية. ودعم البلدان النامية في جعل مؤسساتها العامة وهياكلها الأساسية المجتمعية والمادية واقتصاداتها أكثر مرونة وقدرة على الصمود، ليس فقط في مواجهة كوفيد-19 وإنما حيال جميع الصدمات التي يمكن أن تحدث مستقبلاً، أمر بالغ الأهمية يصبّ في مصلحة جميع الدول. ولذلك فإن التعاون والتضامن على الصعيد العالمي أمر حاسم، وينبغي لجميع البلدان أن تعمل معاً لمكافحة الفيروس وضمان التوزيع العادل للقاحات، مع الحرص أيضاً على ضمان عدم ترك أي أحد - أو أي بلد - خلف الركب.

ويختتم مؤلفا الورقة بمجموعة من التوصيات والأفكار الرئيسية المقترح إدراجها في الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022.

## أولا - مقدمة

- 1 - ارتفع عدد سكان العالم بمقدار ثلاث مرات على مدى السنوات السبعين الماضية، بيد أن هناك تحديات رئيسية ظلت قائمة، من قبيل الأمراض والجوع وأوجه عدم المساواة وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ. وتسببت الجائحة المستمرة في إزهاق ملايين الأرواح، وأدت إلى خسائر بشرية واقتصادية غير مسبوقة، لتتطلب بعد ذلك جهود التعافي التي كثيرا ما اتسمت بالتفاوت وعدم الإنصاف وقلة التركيز على تحقيق التنمية المستدامة. وياتت الجائحة تهدد بنسف عقود من التقدم الإنمائي، وتعرقل الانتقال الملح إلى اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً للجميع، وتؤخر أو تمنع إحراز تقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة<sup>(1)</sup>.
- 2 - وتسلب الجائحة المزيد من الضوء على الأهمية الحاسمة للإدارة العامة بوصفها معقلا للديمقراطية والقيم التي تركز على الناس، وميدانا يعزز اتخاذ الإجراءات ويمكن أن يدعم التعافي المستدام من الجائحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذ يعكف المجتمع على إعادة البناء بشكل أفضل أو على البناء من أجل مستقبل أفضل، ثمة حاجة إلى إعادة استكشاف الإدارة العامة بوصفها علما من العلوم ومنظومة من القيم، تعطي الأولوية للمصلحة العامة وخدمة الشعب.
- 3 - ومن الأدوار الأساسية للحكومة العامة والحكم وضع "قواعد اللعبة" التي تنظم سير شؤون المجتمع والاقتصاد من خلال التشريعات والأنظمة وتوزيع الموارد القيمة ومنح الإعفاءات، بما يكفل تقديم الخدمات الكافية على أساس احتياجات الناس والفئات المستهدفة، ويضمن مساءلة الحكومات والمنظمات.
- 4 - وقد أكدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الدور الحاسم للمؤسسات العامة في توفير الخدمات العامة الأساسية لمن هم في أمس الحاجة إليها. وأصبحت مواطن الضعف المؤسسية التي كانت موجودة قبل تفشي الجائحة أكثر انتشارا ووضوحا خلال الأزمة، حيث تُركت النساء والفئات الضعيفة في كثير من الأحيان خلف الركب. وهناك حاجة إلى إيجاد مؤسسات تتسم بالفعالية والمهارة والمرونة، تتبنى وتستخدم في عملها نهجا قائمة على حشد جهود الحكومة كلها والمجتمع بأسره، وذلك بإشراك جميع مستويات الحكومة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، مع توخي الاتساق والتماسك في الوقت نفسه. ومن العوامل الأساسية إقامة تحالفات استراتيجية وبذل جهود تعاونية تشمل جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الشباب، وتعزيز الإدماج والمشاركة.
- 5 - ومن الواضح أن المؤسسات القوية - ولا سيما تلك التي تشجع على زيادة الإدماج والحكم الرشيد وتعزز الثقة في القطاع العام والتماسك الاجتماعي - عنصر مهم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، حيث لا تزال مسائل الحوكمة تحتل موقع الصدارة فيها بعد مرور خمس سنوات من اعتمادها<sup>(2)</sup>. وبينما تعكف البلدان على بحث النهج السياساتية ووضع الترتيبات المؤسسية وتطوير الأدوات وتخصيص الموارد، سيكون من الأهمية بمكان مراعاة احتياجات غالبية الناس، بدلا من التركيز فقط على احتياجات ومشاكل طبقة محدودة، ولكنها نافذة، من نخبة المجتمع. ولا يزال التهميش وأوجه عدم المساواة والاستبعاد في حق فئات سكانية معينة مظاهر تشكل مخاطر جسيمة تهدد نظم الحكم.

(1) تقرير أهداف التنمية المستدامة 2021 (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

(2) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *World Public Sector Report 2021* (2) (United Nations publication, 2021).

6 - والإدارة العامة تشمل توفير الخدمات العامة الفعالة والحماية الاجتماعية وضمان الإدماج وتكافؤ الفرص للجميع. وقد أكدت الجائحة أن التركيز لسنوات عديدة على الكفاءة بدلا من الفعالية قد أدى إلى تقويض قدرة الإدارة العامة في العديد من البلدان على تقديم الخدمات اللازمة. وفي سياق سياسات التصدي للأزمات، تكون الخدمات العامة الفعالة أيضا بمثابة لبنات البناء التماسك الاجتماعي وتعزيز الثقة، وهما أمران لهما دور حاسم للغاية في تعزيز فعالية إدارة جهود التصدي للجائحة. ويجب على البلدان أن تأخذ جميع هذه الجوانب في الاعتبار في سياق جهودها الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، والعمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع الابتعاد عن النهج الانتقائي.

7 - وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة هو مسعى يشمل قطاعات ومستويات وجهات فاعلة متعددة. وتشكل المبادئ الأحد عشر للحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، التي وضعتها لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، مصدرا جيدا لإلهام البلدان وإرشادها، وينبغي مواصلة التشجيع على تطبيقها.

8 - وتركز اللجنة على العناصر الرئيسية للهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص للطابع الشامل لجميع الأهداف. وبالتالي، فإن التحليلات والتوصيات المقدمة بشأن هذين الهدفين التمكينييين المتعلقةين بالحوكمة لا ترد بشكل منفصل وإنما بصورة مُدمجة في مختلف ثنايا هذه الورقة.

## ثانيا - آثار جائحة كوفيد-19 على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض في عام 2022 من منظور الحوكمة والإدارة العامة

### ألف - بناء مؤسسات قوية لضمان جودة التعليم

9 - لم يكن العالم، حتى قبل ظهور جائحة كوفيد-19، يسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق الغايات المتصلة بالقراءة والرياضيات، وظلت مؤشرات المواظبة على الدراسة وإتمامها دون المستوى المطلوب في أجزاء كثيرة من العالم. وتعذر الحصول على التعليم في بعض المناطق بسبب ارتفاع مستويات الفقر والنزاعات المسلحة، وكذلك في بعض الحالات، بسبب التطرف وعدم المساواة بين الجنسين وتحديات أخرى، ما أدى إلى ارتفاع عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس. وسيتوقف تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة على جملة أمور منها توافر المؤسسات القوية التي تعزز جودة التعليم، وهو ما يستلزم على وجه التحديد تنمية المهارات المناسبة، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين، وتوفير البنى التحتية المدرسية المناسبة، والمعدات، والمواد والموارد التعليمية، والمنح الدراسية، وهيئة التدريس.

10 - وفي حين كانت وتيرة التقدم العام المحرز في مجال التعليم قبل ظهور جائحة كوفيد-19 بطيئة أصلا لدرجة يتعذر معها تحقيق الهدف 4 بحلول عام 2030، فقد سُجل بعض التقدم في تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي في بعض المناطق. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس من 52 في المائة في عام 1990، إلى 78 في المائة في عام 2012<sup>(3)</sup>. ومع ذلك، يوجد في المنطقة أكبر عدد من الأطفال غير الملحقين بالمدارس مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم.

(3) Lerato Mogoatlhe, "What does universal quality education really mean for sub-Saharan Africa?", (3) Global Citizen, 4 March 2020.

11 - وقد كانت جائحة كوفيد-19 بمثابة محكّ لنظم التعليم العالي على الصعيد العالمي، وتحدياً جسيماً أمام حصول الجميع على التعليم بشكل منصف، ولا سيما في البلدان النامية بسبب الفجوة الرقمية. واختبرت الجائحة مدى قدرة نظم التعليم على الصمود، إذ أُجبرت العديد من البلدان على التحول إلى أسلوب التعلّم عن بُعد. بيد أن الأخذ بهذا الأسلوب لم يكن ممكناً في جميع البلدان بسبب الافتقار إلى إمكانية الاتصال الإلكتروني، وانعدام المساواة في القدرة على الوصول إلى منصات التعلّم الإلكتروني، والاستخدام المحدود للأجهزة الرقمية أو عدم توافرها في الأسر المعيشية المنخفضة الدخل. ونتيجة لذلك، تبيّن أن هذه الأزمة محرك رئيسي لتفاقم عدم المساواة في مجال التعليم، وهو ما يشكل نكسة كبيرة وخطراً رئيسياً يهدد بتوسيع الفجوة التعليمية.

12 - وبسبب جائحة كوفيد-19، اضطرت المدارس والجامعات لإعادة النظر في أفكارها المتعلقة بتوفير إمكانية الوصول لجميع الطلاب وضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وتمثلت استجابة الجامعات في أفريقيا، على سبيل المثال، لهذا التحدي العالمي في توفير مرافق اختبار الكشف عن كوفيد-19 ومراكز لرعاية المصابين والإنتاج المحلي لمعدات الحماية الشخصية وحلول للتهوية. كما تم الاعتراف أيضاً بالجهود التعاونية لمؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء القارة التي دخلت في شراكة مع شركات الاتصالات المحلية للمساعدة في التحول إلى مناهج التعلّم عبر الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تعزيز الشراكات للحصول على المساعدة من المجتمع المدني ودوائر الأعمال التجارية والمجتمعات المحلية.

13 - وفي أمريكا اللاتينية، لا تتجاوز نسبة الأسر المعيشية الفقيرة التي لديها إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت وتملك جهازاً محمولاً 25 في المائة، كما أن نسبة 44 في المائة من المدارس غير موصولة بالشبكة. وثمة في المجموع 32 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 12 سنة (أو نسبة 46 في المائة) ليس بمقدورهم التحول إلى التعلّم الإلكتروني. واضطرت بعض البلدان، مثل بوليفيا، إلى وقف عملية التدريس بسبب استحالة مواصلتها عبر شبكة الإنترنت.

14 - ومن المؤشرات الدالة على جودة التعليم نسبة الالتحاق بالتعليم العالي. وتشير البيانات المتعلقة بالتسجيل في التعليم العالي حسب نوع الجنس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أن نسبة التحاق الإناث ظلت باستمرار تقل قليلاً عن نسبة تسجيل الذكور في الفترة الممتدة من عام 2016 إلى عام 2020. وتُبيّن مقارنة بين نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ونسبته في مناطق أخرى في العالم أن معدل التحاق الذكور والإناث على السواء أدنى بكثير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

15 - وفي جنوب أفريقيا، أُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بتوفير التعليم، بما في ذلك من خلال سن تشريعات بشأن إنشاء مدارس ابتدائية معفاة من الرسوم لأفقر 40 في المائة من السكان<sup>(4)</sup>. وعلى الرغم من هذه الجهود الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة في قطاع التعليم، لا تزال نوعية التعليم تتفاوت بدرجة كبيرة إلى حد اعتبار أن النظام المدرسي مكوّن فعلياً من نظامين فرعيين يعملان بصورة مختلفة، وهو ما يعكس الفجوة التاريخية في التعليم المدرسي بين الأطفال البيض والأطفال من غير البيض<sup>(5)</sup>.

(4) Consortium for Research on Educational Access, Transitions and Equity, "Educational access in South Africa", Country Policy Brief (March 2008).

(5) Brahm Fleisch, *Primary Education in Crisis: Why South African Schoolchildren Underachieve in Reading and Mathematics* (Cape Town, Juta & Company, 2008).

16 - وفي زيمبابوي، حافظ نظام التعليم على ترتيبه بوصفه من أفضل نظم التعليم في أفريقيا، على الرغم من أزمة اقتصادية طال أمدتها وترتبت عليها آثار واسعة النطاق. وقد طبق البلد منذ استقلاله في عام 1980 سياسة التعليم الابتدائي والثانوي الإلزامي المجاني. بيد أن التمويل الحكومي للمدارس لم يعد يكفي في الوقت الحاضر، كما أدت الحالة الاقتصادية خلال العقد الماضي إلى عرقلة قدرة بعض الزيمبابويين على إرسال أطفالهم إلى المدارس. ويشكل تدني الروح المعنوية للمدرّسين بسبب انخفاض المرتبات تحدياً خطيراً آخر لنظام التعليم<sup>(6)</sup>.

17 - وفي كينيا، طبقت الحكومة سياسة للتعليم الابتدائي المجاني أدت إلى زيادة كبيرة في عدد التلاميذ الملحقين بالمدارس في جميع أنحاء البلد في عام 2003. وفي عام 2018، صنّف البنك الدولي كينيا على رأس البلدان الأفريقية من حيث نتائج التعليم<sup>(7)</sup>. وفي عام 2007، أعلنت الحكومة عن رؤية كينيا لعام 2030، بهدف توفير تعليم عالي الجودة ذي قدرة تنافسية على الصعيد العالمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وسعياً لتحسين جودة التعليم في كينيا، نُفذت في البلد المبادرة العالمية المعنونة "مدارس ملائمة للأطفال"<sup>(8)</sup>. وعلى الرغم من هذه الجهود، تظل ظروف تعلم الأطفال والنتائج المسجلة في هذا الصدد بصورة عامة غير مرضية في كينيا<sup>(9)</sup>.

18 - وفي آسيا، نفذت مبادرة المدارس الملائمة للأطفال في عدة بلدان، بما في ذلك أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند.

19 - ويعتبر نظام التعليم في سنغافورة الأفضل في العالم وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسجلت سري لانكا أعلى معدل لإلمام الشباب بالقراءة والكتابة في جنوب آسيا حيث بلغ 98,7 في المائة. وتتمثل سياسة حكومتها في توفير التعليم المجاني من المرحلة الابتدائية إلى المستوى الأول من التعليم الجامعي. وتتمثل التحديات الأساسية في الانتقال إلى فرص التعليم الجيد، والمدرّسين المدربين، والتمويل الحكومي المخصص للتعليم.

20 - وفي بنغلاديش، يجب على جميع المواطنين استيفاء عشر سنوات من التعليم الإلزامي. وتمول الدولة التعليم الابتدائي والثانوي الذي يتاح مجاناً في المدارس الحكومية. وبلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في البلد رقماً يكاد يشمل الجميع، حيث التحق بالمدارس نحو 98 في المائة من الأطفال في سن التعليم الابتدائي. ومع ذلك، تظل جودة التعليم في بنغلاديش متدنية. ولا تزال هناك عقبات رئيسية تحول دون حصول الأطفال المهمشين والمستبعدين على التعليم، حيث يشكلون أشد الفئات عرضة لتدني نتائج التعلم وارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية على حد سواء.

(6) انظر: <https://www.zw.undp.org/content/zimbabwe/en/home/post-2015/mdgoverview/overview/mgd2.html>

(7) Kat Pattillo, "How Kenya became the strongest education system in Africa: 10 little-known moments that shaped history – from Kikuyu boycotts to Alliance, the Airlifts, Mau and M-Pesa", EdWell, 6 August 2020.

(8) United Nations Children's Fund (UNICEF), *Child-Friendly Schools Manual* (New York, 2009)

(9) Australian Council for Educational Research Centre for Global Education Monitoring, "Uwezo: (9) Monitoring children's competencies in East Africa", Assessment Series No. 7 (November 2014)

21 - ومنذ عام 2007، أحرزت الهند تقدماً كبيراً في مجال التعليم، حيث تجاوز المعدل الإجمالي لالتحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية 95 في المائة. غير أن الدراسات الاستقصائية التي أجريت أبرزت أن إتاحة التعليم لم يستتبع جودة التعليم. والهند هي أيضاً من بين البلدان التي أدت فيها الجائحة إلى إغلاق المدارس لأطول مدة تجاوزت في بعضها 600 يوم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب كبيرة على التعليم والتعلم. وبالإضافة إلى ذلك، لا تتوافر لجزء كبير من الهند فرص الوصول إلى التعليم عبر الإنترنت. وخلصت دراسة استقصائية أجريت مؤخراً وشملت أكثر من 1 400 من الأسر المعيشية المحرومة إلى أن هذا النوع من التعليم متاح للطلاب فقط في نسبة 8 في المائة من الأسر المعيشية الريفية و 24 في المائة من الأسر المعيشية الحضرية. وسيتمثل التحدي في سد هذه الفجوات الناجمة عن الجائحة وفي تعزيز النظام المدرسي لمواجهة التحديات في الأجل الطويل. وهذا يعني إعادة توجيه الصفات القياسية للأداء بعيداً عن المدخلات المدرسية صوب النتائج، وتحقيق درجة أكبر من اللامركزية في إدارة المدارس بحيث يتم تمكين المدرسين وقادة المدارس من الموازنة بشكل أفضل بين أداء المدارس واحتياجاتها.

## باء - بناء مؤسسات قوية لتحقيق المساواة بين الجنسين

22 - ما زالت أوجه عدم المساواة بين الجنسين وممارسات العنف والتمييز ضد المرأة تشكل تحديات رئيسية، وما زالت مظاهر تغير المناخ والكوارث الطبيعية، شأنها شأن النزاعات والهجرة والحروب، تؤثر تأثيراً غير متناسب على النساء والأطفال.

23 - وكثيراً ما يؤدي النزاع إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة. ويمثل الفقر أيضاً عاملاً من عوامل الخطر المرتبطة بالعنف الجنساني، وهو كثيراً ما يتقاطع مع عدم المساواة بين الجنسين ويعززها. وقد نُفذت مختلف نهج التمويل البالغ الصغر وسائر نهج التمكين الاقتصادي في محاولة لمعالجة هذا التقاطع. ولعل أكثر أشكال العنف المبلغ عنها بشكل متكرر والمتصلة مباشرة بجائحة كوفيد-19 هو العنف الجنسي والجنساني المتزايد بسرعة والمرتكب في كثير من الأحيان خلال فترات الإغلاق.

24 - وأما الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة - أي تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات - عن طريق تعميم مراعاة المنظور الجنساني، فإنها تثمر نتائج لا ترقى إلى مستوى التوقعات. ومن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ذلك ضعف المؤسسات في جميع البلدان مع تراجع القدرات اللازمة لتنفيذ هذا التعميم.

25 - وينعكس تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ضمن أمور أخرى، في معدل مشاركة الرجال والنساء في القوة العاملة، وهو يدل على وجود تفاوتات كبيرة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي على وجود أوجه قصور مؤسسية في تعميم مراعاة هذا المنظور<sup>(10)</sup>. وما فتئت معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة بين عامي 2015 و 2021 تقل عن معدلات مشاركة الرجل، على الرغم من السياسات الرامية إلى التصدي لعدم المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم.

26 - وفي الوقت الذي تحقق فيه أفريقيا أداء جيداً بصفة عامة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في ميدان العمل، حيث يتجاوز متوسط معدل المشاركة في القوة العاملة المتوسط المسجل في بقية العالم، فإن معظم النساء الأفريقيات يعملن في القطاع غير الرسمي ولم يستطعن اقتحام قطاع الوظائف الجيدة

(10) تقديرات منظمة العمل الدولية، 2020.

ذات الأجر الأعلى والمناصب القيادية الأخرى<sup>(11)</sup>. ولئن أحرزت أفريقيا تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بمشاركة المرأة في صنع السياسات، فإن القارة لا تزال بحاجة إلى بلوغ الغاية المحددة في أهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في تحقيق التكافؤ بين الجنسين بنسبة 50 في المائة لكل منهما<sup>(12)</sup>.

27 - وتسجل جنوب أفريقيا أعلى درجة من التكافؤ بين الجنسين وهي 0,76<sup>(13)</sup>. ويكرس الدستور الحق في المساواة والحماية المتساوية والمزايا التي يوفرها القانون، وكذلك في عدم التعرض للتمييز. وتحدد خطة التنمية الوطنية للبلاد لعام 2030، التي اعتُمدت في عام 2012، المرأة بوصفها الأكثر تضرراً من عدم المساواة والفقر والبطالة. وفي عام 2014، أنشئت إدارة جديدة لشؤون المرأة بغية تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال فرض الرقابة وجهود الدعوة وعمليات الرصد والتقييم<sup>(14)</sup>.

28 - ورغم أن بوتسوانا تواصل بذل الجهود من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، فإن هناك تحديات تؤدي إلى إبطاء وتيرة التقدم، مثل الممارسات الثقافية التي تديم العنف الجنساني، والتمثيل غير الكافي للمرأة في صنع القرار، والفقر الذي تعاني منه الأسر المعيشية التي ترأسها النساء، والقوانين التي تحابي الذكور على حساب الإناث (مثل قوانين الميراث). وفي عام 2012، كانت نسبة النساء في مناصب صنع القرار 20,6 في المائة على مستوى الحكم المحلي و 30,6 في المائة داخل الأحزاب السياسية الأربعة<sup>(15)</sup>.

29 - وفي زيمبابوي، رغم ارتفاع عدد النساء في سوق العمل والمناصب العامة مقارنة مع عدهن في السابق، لا تزال هناك أوجه تفاوت كبيرة في بعض المناطق، حيث تُحرم المرأة بصورة منهجية من التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في مجال العمل/العمالة. وتتحمل المرأة في معظم الحالات عبء خدمات الرعاية ومهام العمل المنزلي غير المدفوعة الأجر كما تتعرض للتمييز في شغل المناصب العامة، وهي عوامل ما زالت تشكل عراقيل جسيمة. فالمرأة تكسب 77 سنتاً مقابل كل دولار يكسبه الرجل عن أداء نفس العمل. وفي عام 2018، لم تتجاوز نسبة النساء من البرلمانيين الوطنيين 24 في المائة<sup>(16)</sup>.

30 - وفي كينيا، نص الدستور الجديد لعام 2010 على ألا يشغل أكثر من ثلثي المقاعد في الجمعية الوطنية أشخاصاً من نفس نوع الجنس. وفي عام 2020، استأثرت النساء بنسبة 21,8 في المائة من

McKinsey Global Institute, *The Power of Parity: Advancing Women's Equality in Africa* (McKinsey & Company, November 2019) (11)

Hanan Morsy, "Mainstreaming gender in African policymaking: ensuring no voice is unheard", (12) African Development Bank Group, 24 November 2019

McKinsey Global Institute, *The Power of Parity* (13)

United Nations Development Programme (UNDP) South Africa, "Gender equality and women empowerment" (n.d.) متاح على الرابط التالي: [https://www.za.undp.org/content/south\\_africa/en/home/operations/projects/womens\\_empowerment/gender-equality-and-women-empowerment--.html](https://www.za.undp.org/content/south_africa/en/home/operations/projects/womens_empowerment/gender-equality-and-women-empowerment--.html) (14)

UNDP Botswana, "Mainstreaming gender in policies in Botswana" (n.d.) متاح على الرابط التالي: [https://www.bw.undp.org/content/botswana/en/home/operations/projects/democratic\\_governance/mainstreaming-gender-in-policies-in-botswana.html](https://www.bw.undp.org/content/botswana/en/home/operations/projects/democratic_governance/mainstreaming-gender-in-policies-in-botswana.html) (15)

UNDP Zimbabwe, "Sustainable development that leaves no one behind" (n.d.) متاح على الرابط التالي: <https://www.zw.undp.org/content/zimbabwe/en/home/sustainable-development.html> (16)

المقاعد - وهو تحسن ملحوظ مقارنة بالنسبة المسجلة في البرلمان السابق<sup>(17)</sup>، وإن ظلت أقل من نسبة التمثيل المتوقعة وهي الثلث.

31 - وفي أمريكا اللاتينية، لم يكن بإمكان جميع النساء الاستفادة من التقدم المحرز في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين. فقد خلصت دراسة أجراها البنك الدولي إلى أن أجور النساء في عام 2010 كانت تعادل 71 في المائة من أجور الرجال. ولا تزال النساء المنحدرات من أصل أفريقي ومن الشعوب الأصلية في وضع مجحف.

32 - وفي البرازيل، لم تتغير الفجوة بين الرجل والمرأة في نسبة المشاركة في القوة العاملة إلا قليلاً على مدى العقد الماضي، ولا تزال المرأة تعمل في مجالات تتسم بانخفاض معدلات النمو وتدني مستويات الأجور المدفوعة، فيها كما لا يزال تمثيلها محدوداً في المجال السياسي<sup>(18)</sup>.

33 - ويعكس مؤشر عدم المساواة بين الجنسين أوجه اللامساواة القائمة على نوع الجنس في ثلاثة أبعاد - الصحة الإنجابية والتمكين والنشاط الاقتصادي. وفي عام 2019، بلغ مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في المكسيك 0,322، ليحتل المرتبة 71 من أصل 162 بلداً<sup>(19)</sup>. وإجمالاً، كانت النساء تشغلن نسبة 48,4 في المائة من مقاعد البرلمان. وبلغت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل 44,2 في المائة مقابل 78,5 في المائة بالنسبة للرجال.

34 - وفي المغرب في عام 2020، كانت نسبة الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 17 عاماً الملتحقات بالمدارس تبلغ 90,5 في المائة في المناطق الحضرية و 39,2 في المائة في المناطق الريفية، مقارنة بنسبة 56,3 في المائة و 6,1 في المائة على التوالي في عام 2000. وتشغل النساء أكثر من 30 في المائة من مجموع مناصب صنع القرار والقيادة في كل من البرلمان والحكومة ودوائر الحكم المحلي.

## جيم - بناء مؤسسات قوية لحماية الحياة تحت الماء والحياة في البر مع مراعاة أوجه الترابط مع العمل على مكافحة تغير المناخ

35 - لا تزال أزمة المناخ مستمرة بلا هوادة إلى حد كبير، ولا تزال نُظْمنا الإيكولوجية مهددة بالأنشطة البشرية، مما يؤدي إلى ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وفقدان التنوع البيولوجي والموائل، وتزايد التلوث والتدهور بمعدلات مثيرة للقلق، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على بقاء الإنسان ورفاهه<sup>(20)</sup>. وثمة قصور في التقدم المحرز في العمل المناخي (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة) وفي حماية

Statista, "Proportion of seats held by women in the national parliament of Kenya from 2000 to 2020", (17) <https://www.statista.com/statistics/1248316/proportion-of-seats-held-by-women-in-kenya-national-parliament>. database. متاح على الرابط التالي: (تم الاطلاع عليه في 21 كانون الثاني/يناير 2022).

.World Bank, "What does it mean to be a woman in Brazil? The answer will surprise you", 8 March 2017 (18)

UNDP, "The next frontier: human development and the anthropocene", briefing note for countries on (19) the Human Development Report 2020: Mexico (2020)

(20) تقرير أهداف التنمية المستدامة 2021.

وحفظ النظم الإيكولوجية والموارد البحرية والبرية (الهدفان 14 و 15 من أهداف التنمية المستدامة)، بل وهناك تراجع أو جمود في بعض الحالات حسب المناطق<sup>(21)</sup>.

36 - والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، مثل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك المجتمعات المحلية الساحلية، متضررة بصفة خاصة. فتراجع التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، على سبيل المثال، يؤثر سلبيًا على سبل العيش والأمن الغذائي فيها.

37 - وبالتالي، فإن هذه لحظة حاسمة يتعين فيها على المؤسسات القوية وصانعي السياسات سن إصلاحات جريئة. ومن دواعي القلق بوجه خاص أن معظم المؤشرات المتعلقة بالهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالعمل المناخي والهدف 16 المتعلقة بالمؤسسات القوية تتدرج ضمن المستوى الثاني من نظام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بمعنى أن البلدان لا تُعدّ البيانات المتعلقة بها بصورة منتظمة. ولا يزال يتعين وضع مقاييس مجددة تحيط بما تتطوي عليه عملية تقييم النظم الإيكولوجية من تعقيدات. ولا يزال نقص التمويل يشكل أيضاً عائقاً رئيسياً أمام هذا التحول. ويمكن التصدي لبعض التحديات المؤسسية من خلال منح الأولوية الاستراتيجية لوضع آليات تتوخى تحقيق اتساق السياسات، وهو ما يمكن أن يتيح تبادل المعرفة، وتحفيز الشراكات، وحشد أموال جديدة. وسيطلب ذلك بناء القدرات في القطاع العام وكفالة الربط بين الترتيبات النظامية للعناصر اللازمة للرصد والعمل وتفعيلها بما يكفي من السرعة والقوة.

## ثالثاً - تقييم الحالة فيما يتعلق بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب في ظل جائحة كوفيد-19 ولأغراض تنفيذ خطة عام 2030

### ألف - مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب

38 - لقد تسببت جائحة كوفيد-19 بشكل واضح في إبطاء وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي ترمي إلى إيجاد مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع بحلول عام 2030. وحتى يتعافى العالم من تبعات جائحة كوفيد-19 ويعيد البناء بشكل أفضل، ينبغي ألا يُترك أي أحد (ولا أي بلد) خلف عن الركب في الجهود العالمية. ويتعين اتخاذ إجراءات عاجلة للحيلولة دون تفاقم الفوارق القائمة، بما في ذلك بين البلدان الغنية التي لديها إمكانية الوصول، على نطاق واسع، إلى اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات، والبلدان الأفقر التي لا تزال تواجه صعوبات في تلقيح العاملين في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية.

39 - وتحت عنوان الشمولية، فإن عدم ترك أي أحد (ولا أي بلد) خلف الركب وعدم التمييز هما ميدان رئيسيان للحكومة الفعالة، على نحو ما صاغته لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة وأقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2018. وفي بعض البلدان، مثل جنوب أفريقيا، يستند مطمح عدم ترك أي أحد خلف الركب إلى أسس قانونية.

40 - ولإعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19، من المهم أن تعمل البلدان على بناء مؤسسات قوية قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها على سبيل المثال ضمان السياسات التي تعزز

(21) فريق العلماء المستقل الذي عينه الأمين العام، تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019: المستقبل يبدأ الآن - تسخير العلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة - (نيويورك، الأمم المتحدة، 2019).

الإنصاف في توزيع الدخل والحصول على الخدمات الحكومية، والنهوض بقطاع الصحة العامة والمساواة بين الجنسين، وتوفير التعليم الجيد. فعلى سبيل المثال، أدت جائحة كوفيد-19 إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة مع ما يترتب على ذلك من آثار غير متناسبة على الأسر المنخفضة الدخل، وهو ما أسفر عن الدعوة إلى وضع شبكات للأمان الاجتماعي تتسم بالقدرة على التكيف. وقد أظهرت الجائحة مدى أهمية بناء نظم الحماية الاجتماعية الشاملة بجميع أفراد المجتمع.

41 - وكان للجائحة دور أيضا في تشجيع بعض الحكومات على إنشاء آليات مبتكرة للحكومة، بما في ذلك آلية "متعقي السياسات المتعلقة بكوفيد-19". وآلية التعقب التي تستخدمها مصر عبارة عن لوحة متابعة تتضمن معلومات عن الجهود التي يبذلها البلد من أجل التصدي للجائحة والتعافي منها. بيد أن الجائحة كشفت النقاب أيضا عن اختلال في الكيفية التي يمكن بها للدول أن تواجه خطر الجائحة وتتعاون للتخفيف من حدته، حيث الفئات التي كانت في الأصل أكثر ضعفا هي أيضا الأكثر عرضة للتخلف عن الركب. ولوحظت تفاوتات كبيرة في مدى قدرة البلدان على تنفيذ البرامج السياساتية المناسبة للتخفيف من أثر الجائحة على المجتمع وحماية العمال، بما في ذلك عن طريق الحد من أوجه عدم تطابق المهارات، وتشجيع إيجاد فرص العمل، وتمكين العمال العاطلين عن العمل من العثور على عمل جديد بسرعة أكبر. وهذا يستدعي تجديد التركيز على الناس ورفاههم وقدراتهم من خلال التعاون الإقليمي والدولي<sup>(22)</sup>.

42 - وقد أدى ظهور متحورين جديدين من الفيروس (دلتا وأوميكرون) في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، وما ارتبط بذلك من قيود أو حظر على السفر، إلى حدوث مزيد من الاضطرابات في النشاط الاقتصادي، كان لها رد فعل على مستوى الأسهم المالية وأسواق العمل، مما يزيد من صعوبة إعادة البناء بعد الجائحة. وما فتئت الجائحة تعيد تشكيل معالم أسواق العمل، كما أن الاقتصادات آخذة في التكيف مع الوضع الطبيعي الجديد، كيفما كان نسقه.

43 - وتأثرت البلدان النامية بشكل خاص، لا سيما في الحالات التي فرضت فيها البلدان المتقدمة النمو حظرا أو قيودا على السفر، وهي ممارسة اعتُبرت في بعض الأحيان انتقائية أو متحيزة ضد البلدان النامية. وفي حين يمكن أن تكون القيود المفروضة على السفر وسيلة ناجعة لإبطاء وتيرة انتشار المتحورات الجديدة من الفيروس، فإنها ينبغي ألا تكون انتقائية أو تتجاوز المعايير الصحية لتشمل أيضا الأبعاد الاقتصادية والسياسية. فالقضاء على الفيروس يستوجب القضاء عليه في جميع أنحاء العالم. وباختصار، يمكن اعتبار مكافحة انتشار الفيروس (ومتحوراته الجديدة) وإدارة الجائحة بصورة أكثر فعالية في مختلف الولايات القضائية المتكاملة اقتصاديا من المساعي التي تصبّ في سلسلة المنافع العامة العالمية التي يتحدّد إنتاجها بأضعف حلقة فيها، ذلك أن البلدان ذات الأداء الجيد ستتأثر هي كذلك بعدم كفاية التقدم الذي تحرزه البلدان التي تُركت خلف الركب.

44 - ومواجهة جائحة كوفيد-19 تتطلب درجة غير مسبوقة من التعاون والتآزر بين الحكومات والمواطنين وعبر جميع جوانب الحكومة والمجتمع لتنفيذ التباعد المكاني وغير ذلك من تدابير السياسات العامة<sup>(23)</sup>. وينبغي النظر إلى ضرورة اتباع نهج منسق في مواجهة المشاكل وإيجاد الحلول لها من منظور

Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, "Combating COVID-19 and ensuring no one is left behind", 12 July 2021

.World Bank, "Governance and institutions COVID-19 response resources" (n.d.) (23)

يتجاوز السياقات الفردية. وثمة حاجة إلى إعادة تركيز التدخلات من وجهة نظر إنمائية عالمية يتزايد فيها تداخل الحدود بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان "النامية"<sup>(24)</sup>. وبالتالي، فإن تبني التفكير غير الانعزالي من حيث استراتيجيات الاستجابة والتعافي أمر حيوي في التصدي لهذه الأزمة.

45 - وإن تشي الجائحة وما أعقبها من عودة ظهور متحورين للفيروس في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، بالاقتران مع عدم المساواة في الحصول على اللقاحات، مؤشرٌ على أن هناك حاجة إلى تحسين الحوكمة في التصدي للفيروس وفي توفير اللقاحات وتوزيعها. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، تسود مستويات منخفضة وغير كافية من حيث معدلات التلقيح بسبب نقص فرص الحصول على اللقاحات، من بين عوامل أخرى. وفي نيسان/أبريل 2021، كانت نسبة التلقيح في صفوف سكان أفريقيا أقل من 2 في المائة. وفي المقابل، كان أكثر من 40 في المائة من سكان الولايات المتحدة وأكثر من 20 في المائة من سكان أوروبا قد تلقوا جرعة واحدة على الأقل من اللقاح. وهذا التباين يؤكد ضرورة قيام البلدان بزيادة تعاونها والعمل معا من أجل إعادة البناء بعد جائحة كوفيد-19 مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030. فتحقيق المساواة في الحصول على اللقاحات يقوم مثلا على استراتيجية عالمية مثالية تسعى إلى تعظيم الجهود التعاونية للوفاء بوعدهم عدم ترك أحد خلف الركب.

46 - وقد عجلت أزمة كوفيد-19 بالتحول الرقمي للحكومات، وهو تحولٌ أثبت أهميته الحاسمة لاستمرار توفير الخدمات الأساسية والوصول إليها. كما زادت من خطر اتساع الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها، فضلا عن المخاطر ذات الصلة بالاستبعاد الرقمي للفئات الضعيفة. وتطبيق مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في العصر الرقمي يعني ضمان أن يكون التحول الرقمي شاملا للجميع ومنصفا وعادلا. ووضع الثقة في الحكومة في العصر الرقمي ينطوي على عمليات تحول رقمي تركز على الناس وتعكس واقع المجتمعات، لا سيما في البلدان النامية، فضلا عن التصدي لبعض التحديات الأكثر إلحاحا بالنسبة للمؤسسات الحكومية، ولا سيما الفساد. وسيتطلب ذلك أيضا تضمين الحقوق الرقمية ذات الصلة بالاستخدام المسؤول والأخلاقي للتكنولوجيات الكاسحة من أجل تحسين حياة الناس.

47 - وثمة حاجة إلى مزيد من الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة الأساسية الأخرى. وفي سياق تزايد عدم المساواة وتراكم الدين العام، سيتعين على البلدان إيجاد نهج مبتكرة لحشد ما يكفي من الموارد. وفي ظل هذه الخلفية، من المهم تحقيق التوازن الصحيح بين السعي لضمان سلامة الصحة العامة والحفاظ على النشاط الاقتصادي واستدامته.

## باء - تأملات بشأن بناء الدولة

48 - يدعو الهدف 16 إلى التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. ويجب دعم هذا التطلع ببناء دول تتوافر لها مقومات الاستدامة. وبناء الدولة عملية طويلة وشاقة، وهي تشكل تحديا أكبر في الأوقات التي تزداد فيها الطلبات على الخدمات الحكومية بشكل كبير، كما هو الحال في أثناء الجوائح و/أو الكوارث الطبيعية. وليست جميع الدول متماثلة

(24) Rory Horner, "Towards a new paradigm of global development? Beyond the limits of international development", *Progress in Human Geography*, vol. 44, No. 3 (19 March 2019).

أو متشابهة. وأحد العوامل الرئيسية التي تحدد إمكانية النجاح، وهو عامل لا يخلو من التعقيد، يتمثل في النظر إلى الإرادة والهياكل السياسية الوطنية والتقاليد، من قبيل اتخاذ القرارات الجماعية بمشاركة قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين.

49 - وتزداد الإدارة العامة وحوكمة المؤسسات العامة تعقيدا وإشكالية في البلدان المتأثرة بالنزاعات، حيث يعاني معظمها من هشاشة نظم الحكم، ورداءة جودة المؤسسات أو عدم اكتمالها، ومنازعات بشأن السيادة أو نزاع عنيف، فضلا عن عدم الثقة في الحكومات التي كثيرا ما تقبل في تقديم خدمات ذات نوعية جيدة - ولا سيما تلك المتعلقة بالتعليم والصحة، وهي من أهم الخدمات العامة لأي شعب من الشعوب.

50 - وقد برهنت الإدارة العامة والحكومة على أهميتها الحاسمة في إدارة حالات العنف والنزاع، بما في ذلك أثناء تفشي جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، تستغل بعض الحكومات الجائحة لإنشاء مؤسسات أمنية قمعية بشكل متزايد تجعل السكان، وخاصة الفئات المهمشة، عرضة لخطر العنف.

51 - ويبدو أن للعناصر التالية أهميتها عموما في المساعدة على بناء دول قوية: وضع استراتيجية عامة متسقة وتحديد أهداف لا تتغير بمرور الوقت؛ وتوخي الدقة في تقدير الوقت الذي يستغرقه بناء المؤسسات؛ وتجنب إعطاء الأولوية للبرامج القصيرة الأجل التي تتطوي على إنفاق كبير يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الفساد وتقويض الفعالية؛ وإيجاد حوافز تشجع على التصدي للفساد؛ وبناء مؤسسات مستدامة؛ والحفاظ على السياسات والممارسات؛ وفهم المشهد السياسي المحلي؛ وضمان السلام والأمن.

52 - ومن الدروس الهامة الأخرى المستفادة أن معظم الموارد التي تُنفق ينبغي أن تكون موجهة إلى الأنشطة الإنمائية وليس إلى صناعة الأسلحة أو الانخراط في النزاعات أو العمل العسكري. ولكي تعمل المؤسسات بشكل سليم، فإنها تتطلب إدخال تغييرات جوهرية في المجتمع ككل، وهي تغييرات ينبغي إدخالها من خلال تسليط الضوء بوضوح على سبل الوصول إلى صلاحيات الدولة وسلطتها، فضلا عن توزيع الموارد. وينبغي أن تستوفي الدولة مقومات الاستدامة وألا تعتمد بصورة مفرطة على الدول الأخرى، الأمر الذي يتطلب تخطيطا مُحكما للخلافة وتعيين قادة مؤهلين. وإنشاء قاعدة ضريبية مستدامة شرط حاسم أيضا للحفاظ على مؤسسات الدولة. ومن المهم أن يكون الدعم المالي الدولي موثوقا به على مدى فترة زمنية أطول لأن الانقطاع المفاجئ في تدفق المعونة والتحويلات المالية يمكن أن تكون له عواقب كارثية على اقتصاد بلد ما.

53 - وأخيرا، فقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع الرقمنة الحكومية التي ستستمر في التطور والتأثير في عملية بناء الدولة في المستقبل.

## رابعاً - توصيات بشأن بناء مؤسسات قوية من أجل إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19

### ضمان عدم ترك أحد خلف الركب

54 - كما ذُكر أعلاه، تتطلب مواجهة جائحة كوفيد-19 التعاون بين الحكومات والمواطنين عبر جميع جوانب المجتمع على نطاق عالمي، بما في ذلك فيما يتعلق ببناء مؤسسات صحية قوية. وعندما تتخلف بلدان معينة عن الركب، تصبح هناك حلقات ضعيفة في سلسلة الجهود المبذولة لمكافحة كوفيد-19. ويتعين

على البلدان أن تعمل معاً للقضاء على الجائحة وإعادة البناء على نحو أفضل، وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. والسياسات المتبعة في مكافحة كوفيد-19 ينبغي ألا تكون تمييزية أو مجحفة، بل ينبغي أن تكفل التعاون والتضامن على الصعيدين الإقليمي والعالمي وأن تعزز التوزيع العادل للقاحات. وهناك حاجة ملحة لمعالجة التفاوتات الكبيرة في قدرة البلدان على مكافحة الجائحة وتعميم اللقاحات. ويمكن أن يساعد ذلك أيضاً على تخفيف الصدمات التي تحدث في أسواق الأسهم والأسواق المالية وأسواق العمل.

### بناء مؤسسات قوية لضمان جودة التعليم

55 - من المهم أن تعمل البلدان على بناء مؤسسات قوية قادرة على توفير تعليم جيد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإدارة الفعالة للمؤسسات التعليمية والقيادة والمساءلة، فضلاً عن نظم الإدارة التي يمكنها التركيز على نتائج التعلم والتحكم فيها. ومن التدابير الأخرى إشراك المجتمعات المحلية في إدارة المؤسسات التعليمية؛ وتوطيد العلاقات مع جميع أصحاب المصلحة وتعزيز الدعم فيما بينهم؛ وإقامة هياكل تسمح للمؤسسات بتوفير الفرص المناسبة لإشراك وتمكين الطلاب وأولياء أمورهم. وينبغي للدولة أن تكفل تخصيص ميزانية كافية ومنظمة لهذه المؤسسات. ومن الأهمية بمكان تشجيع استخدام المعدات التكنولوجية، مثل الحواسيب اللوحية والشاشات التفاعلية، لتحسين تفاعل المدرسين مع الطلاب وتحسين ظروف عمل المدرسين وتمكينهم، فضلاً عن تطوير مهاراتهم. وعلاوة على ذلك، يمكن الاستفادة من البرامج التي تقلل من تكلفة التعليم المدرسي أو تتيح حوافز للحضور. وينبغي اعتماد نموذج المدارس الملائمة للأطفال على نطاق أوسع.

56 - والتعليم شرط أساسي للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وكذلك للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وينبغي التعجيل بوتيرة الجهود الرامية إلى الحد من النفايات والتلوث، وإعادة تدوير المواد، واستخدام المنتجات والخدمات التي لا تضر بالبيئة، وذلك بتعزيز التعليم ذي الصلة على جميع المستويات وفي مجالات تتراوح بين العلوم البيئية والعمل المدني، مع تكييفها وفقاً لاحتياجات الفتيات والنساء في البلدان النامية بوجه خاص، اللاتي يضطعن بدور رئيسي في جمع الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والحطب والزراعة الصغيرة النطاق، لأغراض الاستهلاك والاستخدام في الأسر المعيشية.

### بناء مؤسسات قوية لتحقيق المساواة بين الجنسين

57 - ينبغي مواصلة النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وهو ما ينطوي على إدماج منظور جنساني في سياق إعداد السياسات والتدابير التنظيمية وبرامج الإنفاق وتصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها، بغية تعزيز المساواة بين المرأة والرجل، ومكافحة التمييز<sup>(25)</sup>. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الرفاه وإلى إيجاد مجتمع ينعم بقدر أكبر من العدل والاستدامة من الناحية الاجتماعية. ومن جملة العناصر الرئيسية التي ينبغي النظر فيها التحضير المناسب؛ وتوفير الموارد الكافية؛ وإشراك أصحاب المصلحة؛ وتوليد المعرفة والخبرة في المسائل الجنسانية.

58 - ويلزم وضع سياسات وتشريعات وطنية تُترجم على مستوى المؤسسات والشركات من أجل تعزيز المساواة بشأن المسائل الجنسانية. وينبغي أن يكون هناك التزام سياسي وإطار قانوني من أجل وضع سياسات أفضل وأعلى جودة، وتحسين أداء المؤسسات، وزيادة فعالية العمليات بحيث تستجيب السياسات

(25) (n.d.). "What is gender mainstreaming?" European Institute for Gender Equality, متاح على الرابط التالي

<https://eige.europa.eu/gender-mainstreaming/what-is-gender-mainstreaming>

على نحو أكثر فعالية لاحتياجات المواطنين على اختلافهم من حيث النوع الجنساني<sup>(26)</sup>. ويتعين على المؤسسات أن تسعى إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين، من جميع فئات النوع الجنساني، في جميع مستويات صنع القرار، على نحو يكفل تكافؤ الفرص والاعتراف والمركز، فضلا عن تشارك نتائج التنمية على قدم المساواة. وينبغي أن يكون التدريب الجنساني مستمرا ويخضع للتحديث ويتناسب أكثر مع الأنشطة التنفيذية.

59 - وينبغي أن تعكس مهارات مقدمي الخدمات ومواقفهم وسلوكياتهم تجاوبا مع احتياجات المرأة وحقوقها. ويتعين على المؤسسات أن تستخدم البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في صنع القرار من أجل اكتساب فهم أكثر استنارة لمسألة أو حالة معينة، والتمكن من الوقوف على الفوارق وأوجه عدم المساواة بين الجنسين ومعالجتها.

### بناء مؤسسات قوية لحماية النظم الإيكولوجية ودعم العمل المناخي

60 - يتعين بناء مؤسسات قوية للحفاظ على النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية ودعم العمل المناخي. ويلزم وضع مقاييس وتدابير جديدة لرصد نطاق رأس المال الطبيعي لأغراض تقييم الاتجاهات والمواقع الحرجة التي تتطلب تدخلات معينة.

61 - وسيكون من المهم تثقيف المجتمعات المحلية وتمكينها، ولا سيما النساء، بما في ذلك لأغراض الرصد وجمع البيانات، فضلا عن الجهود الرامية إلى تقويم الأوضاع البيئية وتحسينها. وينبغي إدراج العناصر المرتبطة بالسياقات المحلية في المناهج التعليمية على جميع المستويات لزيادة الوعي بالتحديات الماثلة، مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، فضلا عن توضيح التدابير التي يمكن أن تساهم في الارتقاء بمستوى الحفظ والاستخدام المستدام والقدرة على الصمود، بما في ذلك عن طريق تمكين المجتمعات المحلية من التكيف والابتكار لتحقيق رفاهها.

62 - وستكون الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما يشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، عاملا حاسما لحماية النظم الإيكولوجية البحرية والبرية واستعادتها، ومعالجة مشكلة التلوث، وتنظيم استخدام الموارد. وينبغي تحفيز الشراكات المستدامة، التي قد تستخدم نماذج تمويلية جديدة، ونهج جديدة لتقييم النظم الإيكولوجية (لحشد التمويل جزئيا من القطاع الخاص)، وحلول جديدة مثل استخدام الهياكل الأساسية الطبيعية لإزالة التلوث، وإعادة الأحوال البيئية إلى وضعها الطبيعي، والحماية من المخاطر الطبيعية. ويمكن للنهج الجديدة المعتمدة في تقييم رأس المال الطبيعي أن توفر الأساس لتمويل وبناء الشراكات اللازمة لتنفيذ حلول مستدامة.

63 - وينبغي تسخير الزخم غير المسبوق نحو العمل المناخي، الذي يدعمه عدد من التعهدات المقدمة من البلدان والقطاع الخاص، لتعزيز الاتفاقات الجماعية التي تجذب المزيد من المشاركين للانضمام إلى هذه القضية، ولتكتيف جهود المجتمع العالمي من أجل توفير التمويل المخصص للعمل المناخي ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لمساعدتها على تعزيز جهودها في هذا المجال.

(26) المرجع نفسه.

## تشجيع الاستفادة على نحو أفضل من التكنولوجيا الرقمية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض

64 - إن التحول الرقمي جزء لا يتجزأ من العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً، كما أن المفاوضات بشأنه يجري في إطار هذه العمليات<sup>(27)</sup>. وتمثل نماذج الأعمال التجارية القائمة على استخراج البيانات وتركزات القوة وتفتشي المعلومات والخاطئة والمعلومات المضللة سمات تميز المرحلة الحالية من التحول الرقمي. وسواء تعلق الأمر بالجهات الفاعلة الخاصة أو الحكومات، فإن الأدوات الرقمية تتيح أيضاً الوصول بشكل غير مسبوق إلى جوانب الحياة اليومية للناس، بما في ذلك ما يتعلق بصحتهم وتعليمهم ومجالات أخرى. وينطوي التحول الرقمي على إمكانية تحقيق فوائد جمة على المدى الطويل كما ينطوي على إمكانية إحداث اضطرابات كبيرة في العديد من المجالات المختلفة. ومن الأمثلة في هذا الصدد سرعة اعتماد الأدوات الرقمية في قطاع التعليم على الصعيد العالمي منذ تفشي جائحة كوفيد-19. وتحسين التصميم المؤسسي يمكن أن يساعد على تعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية على نحو أفضل دعماً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض.

## خامساً - التوصيات السياساتية والالتزامات وتدابير التعاون لتعزيز التعافي من الجائحة بشكل مستدام يشمل الجميع ويكفل القدرة على الصمود مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030

65 - ينبغي تفسير شعار "إعادة البناء على نحو أفضل" باعتباره يعني "البناء من أجل مستقبل أفضل"، وذلك بسبل منها تعزيز قدرة المؤسسات العامة على الصمود بما يكفي للتعامل بشكل أفضل مع ما قد يحدث من اضطرابات مجتمعية في المستقبل. وهذا يعني تطبيق أساليب استشرافية مثل التخطيط لمختلف السيناريوهات واستكشاف الآفاق وتحديد الرؤية. ويعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز القدرة على الصمود ووضع رؤية استراتيجية بسبل منها تقييمات الأثر التنظيمي، ومن خلال تقديم قروض ومنح تزيد قيمتها على 700 بليون يورو إلى الدول الأعضاء في الاتحاد البالغ عددها 27 دولة للاستثمار في التحول الأخضر والتحول الرقمي، في إطار الأهداف المتفق عليها والمتمثلة في نسبة 37 في المائة للمشاريع المناخية و 20 في المائة لمشاريع الرقمنة. وخصص الاتحاد الأوروبي أيضاً التمويل اللازم لضمان "تحول عادل".

66 - وقد تبين أن البنية التحتية والأدوات الرقمية لها أهميتها البالغة في التصدي للجائحة، وستستمر الحاجة إليها، لأغراض منها دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ويمكن للرقمنة أن تجعل الحكومات أكثر فعالية بكثير وأن تمكن من تقديم خدمات حكومية أسرع وتيسر الاتصال مع المواطنين على نطاق أشمل. وأصبحت منصات التواصل الاجتماعي المصدر الرئيسي لاستقاء الأخبار والمعلومات ليس فقط للشباب، وإنما لمعظم الناس. وباتت مسرعات ضخمة لعملية توزيع المعلومات الأساسية، ولكنها في الوقت نفسه يمكن أن تكون منصات لنشر الأخبار المزيفة والنظريات التي تهدف إلى تقويض الثقة في المؤسسات الديمقراطية واستقرارها. وبالتالي، فإن لديها القدرة على دعم المؤسسات والحكومة لتحقيق خطة عام 2030، كما لديها القدرة على تقويضهما، مع العلم أن إمكانية مساءلة هذه المنصات محدودة إن لم تكن

Ilona Kickbusch and others, "The Lancet and Financial Times Commission on governing health (27) futures 2030: growing up in a digital world", 24 October 2021

منعدمة<sup>(28)</sup>. وفي سياق الموازنة بين ضمان حرية التواصل وتقييد انتشار المعلومات الضارة، ربما حان الوقت لتعزيز التعاون العالمي ضد إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

67 - وفي صميم النقاش العالمي بشأن مستقبل الحكم في العصر الرقمي ثمة تحديات أخلاقية أوسع نطاقاً تتعلق بالتكنولوجيات الجديدة واستخدامها المسؤول في القطاع العام ولفائدة هذا القطاع ومن قبله. فتعزيز الثقة في العصر الرقمي عملية ذات أبعاد عديدة، بما في ذلك الثقة في قدرة الحكومات على تقديم خدمات فعالة من حيث التكلفة؛ والثقة في قدرة المؤسسات على ضمان تقديم هذه الخدمات بطريقة عادلة وشاملة للجميع، وخاصة لمن هم في أمس الحاجة إليها؛ والثقة في قدرة الديمقراطية على التخفيف من مخاطر المعلومات التضليلية والاستقطاب. وفي هذا الصدد، تمثل الأمم المتحدة منبرا حاسما لحل القضايا المحورية، بما في ذلك عن طريق النهوض بتطوير الذكاء الاصطناعي الذي يركز على الإنسان، واحترام حقوق الإنسان وضمان عدم استبعاد أي شخص من موجة التحول الرقمي. ويشكل اعتماد أول توصية عالمية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي خطوة مهمة باتجاه وضع الأنظمة اللازمة في العصر الرقمي<sup>(29)</sup>.

68 - وشعار "البناء من أجل مستقبل أفضل وأقوى" هو أيضا شعار جيد لتلك النواحي من الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي لم تتغير جذريا نتيجة لآثار جائحة كوفيد-19 وأزمة تغير المناخ المستمرة. ومع ذلك، فإن المهام والوسائل وأساليب العمل والقوة العاملة في القطاع العام قد تغيرت بشكل جذري، مع ظهور بعض التغييرات بشكل أبرز في بعض البلدان عنها في بلدان أخرى. وتتطوي السمات البارزة للوضع الطبيعي الجديد على مواطني القوة الجديدة المشار إليها في الفقرات أدناه، كما تتطوي على مواطني الضعف ذات الصلة التي ينبغي معالجتها.

69 - أولا، ثمة إقرار جديد بالدور الحاسم للمؤسسات العامة في استحداث القيم، إعادة إدماج مفهوم الخدمة في قطاع الخدمة العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان سلطات تنظيمية شفافة وفعالة للأسواق العاملة وسيادة القانون. بيد أن ذلك ينبغي أن يقترن بشراكات مع المجتمع المدني، والعاملين في قطاع الأعمال، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والعلوم.

70 - وثانيا، تتدرج الخبرة العملية والتعلم من أخطاء الماضي فيما يتعلق بإدارة الأزمات ضمن أصول الإدارة العامة الفعالة. فالأزمات ليست دائمة، وإدارتها ينبغي أن تتم ضمن حدود معينة. وينبغي ألا تتردد الحكومات في خفض مستوى تدخلاتها من حالة حوكمة الأزمات إلى حالة الحوكمة الطبيعية في أقرب وقت ممكن، مع الاحتفاظ بقدرات إضافية جديدة للتحول بسرعة إلى حالة إدارة الأزمات عندما تنشأ أزمة جديدة. وهذا الوضع هو بمثابة اختبار للقيادة السياسية المسؤولة لأن إدارة الأزمات تقترن بممارسة سلطات استثنائية، ينبغي عدم تمديد تطبيقها على نحو يتجاوز الحدود المعقولة، كما ينبغي عدم إساءة استخدامها.

71 - وثالثا، أجبرت الأزمة العديد من الموظفين العموميين على العمل من منازلهم، وربما يعملون وفقا لنظام هجين من الآن فصاعدا. وقد منحهم ذلك المزيد من المرونة وأتاح لهم كسب الوقت الذي كانت تستغرقه عملية التنقل. ومع ذلك، يجب إيجاد توازن جديد بين العمل من المنزل والحضور الشخصي في

Yaël Eisenstat, "How to hold social media accountable for undermining democracy", *Harvard Business Review*, 11 January 2021; and Lisa Schirch, ed., *Social Media Impacts on Conflict and Democracy: The Tectonic Shift* (London, Routledge, 2021)

(29) اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

المكاتب الحكومية لخدمة جميع الناس بنزاهة وشفافية وتحت إشراف مستقل. وهذا الواقع يجب أن يشمل الموظفين العموميين في قطاعي الصحة والتعليم، باعتبارهم يتفاعلون بشكل مباشر مع المواطنين في ظل التغييرات المستمرة التي تعصف بسوق العمل وبيئة العمل.

72 - ورابعاً، يواجه الموظفون المدنيون تحديات جديدة تتعلق بإدارة الأزمات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ سياسات تغير المناخ. وينبغي تعزيز العقلية والسلوكيات الجديدة في المؤسسات العامة للاستعداد بشكل أفضل لما يرتبط بذلك من تعقيدات وأوجه عدم اليقين<sup>(30)</sup>. ويجب مواصلة كل من الكفاءات والقيم مع المتطلبات الحالية والمستقبلية، على جميع مستويات الحكم.

73 - ويتعين علينا معالجة الأسباب الكامنة منذ أمد طويل وراء نشوب النزاعات والاستبعاد، بما في ذلك شرعية الدولة، وإساءة استعمال السلطة، وعدم المساواة، والفقر. وبوسع الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف إدخال ما يلزم من تغييرات سياساتية طويلة الأجل في النهج الإنمائية لتيسير الإدماج.

74 - وجائحة كوفيد-19 ليست مجرد أزمة صحية وإنسانية واجتماعية - اقتصادية؛ بل هي أزمة حوكمة تختبر قدرة نظم ومؤسسات الحوكمة على الصمود. والافتقار إلى آليات كافية للمساءلة والرقابة في سياق الاستجابة للأزمات والتعافي منها يؤدي إلى زيادة كبيرة في مخاطر الفساد. ومن المهم إدماج الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في أولويات الاستجابة والتعافي على حد سواء. وينبغي أن يكون الهدف هو تعزيز ترتيبات الحوكمة، والنهوض بالمساءلة الاجتماعية ودور المجتمع المدني، وتسخير فوائد التكنولوجيا والابتكار في تعزيز الشفافية والانفتاح. وبالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من زيادة قدرات مراكز الحكم فيما يتعلق بالتخطيط والتنسيق الاستراتيجيين لإدارة عمليات الحكم.

75 - وتوافر الكفاءة في الإدارة العامة والحوكمة والمؤسسات أمر ضروري لتنسيق السياسات المستدامة. وفي حالة ضعف المؤسسات أو الهياكل العامة، يصبح القطاع العام عرضة للضغوط الخارجية، بما في ذلك الفساد والسلوك القمعي من جانب الأنظمة التي تسعى إلى تعزيز نفوذها، ما يؤدي إلى تقويض الحوكمة الفعالة الشاملة للجميع.

76 - ومعالجة أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض على الصعيدين الوطني ودون الوطني بصورة فعالة تتطلب توافر مؤسسات عامة وحوكمة عالية الجودة ومكيفة وفقاً للظروف السائدة، تدعمها آليات لرصد التقدم المحرز، بسبل منها استخدام مؤشرات ذات مغزى. ويمكن إدخال بعض التحسينات على المجموعة الحالية من المؤشرات الرسمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وبما أنه لم يتبق سوى وقت قصير حتى عام 2030، وهو ما قد لا يترك الوقت الكافي لوضع مؤشرات رسمية جديدة، يمكن للبلدان استخدام مؤشرات ثانوية تكمل مجموعة المؤشرات المنققة عليها عالمياً لأهداف التنمية المستدامة. ورغم أن هذه المؤشرات الثانوية تقتصر أحياناً على البيانات الإحصائية أو تعتمد على تقييمات نوعية، فإن بعض المكاتب الإحصائية الوطنية ترى أن استخدامها يؤدي إلى رصد أكثر توازناً ويمكن أن يساعد أيضاً في التعجيل باكتمال المؤشرات الرسمية لأهداف التنمية المستدامة.

(30) يمكن الاطلاع على الممارسات الموصى بها في موقع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، *Changing Mindsets to Realize the 2030 Agenda for Sustainable Development: How to Promote New Mindsets and Behaviors in Public Institutions to Implement the Sustainable Development Goals* (United Nations publication, 2021).

77 - ويمكن أن تكون هناك مشاكل تتعلق بانعدام الثقة ومساءلة أخرى تحيط بشرعية بعض الحكومات. وتوافر القدرات التقنية لدى الموظفين العموميين شرط ضروري، ولكنه غير كاف، لبناء الثقة. فبناء هذه الثقة يتم أيضا من خلال توفير معلومات واضحة ومؤكدة، من بين إجراءات أخرى، من قبيل إبلاغ السكان بالأدلة المتعلقة باللقاحات.

78 - ويمكن أن يساعد تطوير شبكات الحكم المحلي والشراكات المجتمعية على بناء الثقة وتمكين الحكومات والمجتمعات المحلية من البناء معا للمستقبل بعد جائحة كوفيد-19. ومنذ بداية الجائحة، قامت منظمة "المدن والحكومات المحلية المتحدة" بتنظيم عدة أنشطة مع مختلف أصحاب المصلحة لإنشاء الوعي بأفضل الممارسات وتسهيل الضوء عليها، بما في ذلك في أفريقيا حيث تعمل الحكومات المحلية والإقليمية في الخطوط الأمامية لمواجهة الجائحة والتكيف معها.

79 - وقد بات من الواضح بعد هذه الجائحة وغيرها من الأزمات الأخيرة أن المستويات الحكومية المختلفة لا يمكنها توفير الخدمات وأوجه الحماية اللازمة للمواطنين إذا لم يكن هناك تنسيق بينها. ففي بعض البلدان ومنها الهند على سبيل المثال، اضطلعت الحكومات دون الوطنية القوية، ولا سيما على المستوى المحلي، بدور هام في ضمان حصول المرضى على الخدمات الصحية المتصلة بكوفيد-19. وتمكنت ولايات تتمتع بحكومات محلية قوية، مثل كيرالا، من التصدي لجائحة كوفيد-19 بشكل أفضل بكثير مقارنة بالولايات التي تفتقر فيها الحكومات المحلية إلى السلطات المالية والإدارية اللازمة. وبصرف النظر عن جائحة كوفيد-19، فإن العديد من التحديات الحاسمة التي تواجه العالم ستتطلب مشاركة قوية من الحكومات المحلية، التي تحتاج إلى التعاون والتنسيق فيما بينها بشكل أفضل. ويتطلب ذلك بناء مؤسسات اتحادية جديدة تمكّن من إفراح فضاءات مؤسسية للتنسيق والتعاون فيما بين مختلف المستويات الحكومية. وقد أنشأ العديد من البلدان، كجزء من إدارتها للأزمات، لجانا مخصصة متعددة المستويات أو أشكالاً أخرى من التعاون، بين الحكومة الوطنية ومستويات الحكم على الصعيد دون الوطني. وفي المناطق التي تنطبق فيها قواعد أو اتفاقات تتجاوز حدود الولاية الوطنية، يشكل المستوى الإقليمي جزءا من هيكل الحكومة المتعدد المستويات. وهذه الآليات المؤسسية الجديدة للتعاون السريع والفعال ينبغي ألا يتم تفكيكها تماما بعد مرور الأزمة، بل ينبغي أن تظل على الأقل في حالة من "التأهب الاحتياطي"، بحيث تكون جاهزة للتفعيل مرة أخرى عند الضرورة، وهو ما من شأنه أن يعزز قدرة المؤسسات الحكومية والمجتمعية ككل على الصمود في مواجهة الأزمات.

80 - والتعاون الدولي يعزز جهود فرادى البلدان في مكافحة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها، وهو ليس مفيدا فحسب، بل إنه ضروري أيضا. ولا بدّ من مواجهة هذا التهديد المشترك، وكذلك دعم وتيسير جهود التعافي الشامل للجميع والمستدام. فقد كشفت الجائحة الحاجة إلى أن تكون تعددية الأطراف شاملة للجميع - أي التعاون والعمل الجماعي والمبادئ المشتركة- مع احترام اختلافات الشعوب بقدر احترام قيمها المشتركة. وكشفت الجائحة أيضا النقاب عن مواطن ضعف جديدة في الحوكمة المتعددة الأطراف والحاجة إلى الموازنة بين المصلحة الوطنية والاحتياجات العالمية والتحديات الماثلة داخل البلدان فيما يتعلق بالتنسيق على الصعيد دون الوطني والمفاوضات الاتحادية. وفي عام 2020، سارعت البلدان إلى إغلاق حدودها، ربما للمرة الأولى في التاريخ المعاصر. والآن، ظهرت تحديات جديدة أمام المؤسسات العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف، تمثلت بشكل صارخ في تحدي كفاءة الإنصاف في التلقيح، الذي يبدو أنه السبيل الوحيد لمكافحة كوفيد-19، حسبما تجلّى من ظهور متحور أوميكرون.

## سادسا - الأفكار الرئيسية المقترح إدراجها في الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022

بناء مؤسسات عامة قوية وفعالة أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مستقبل أفضل بعد جائحة كوفيد-19

81 - إن إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030، مسعى يتطلب بناء مؤسسات قوية على جميع المستويات- العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية. وهذا يتطلب توافر الإرادة السياسية، وتغيير العقلية، والتخلي بروح الالتزام، والوعي، والمعرفة. ومن الضروري أن تتعاون جميع البلدان فيما بينها تعاوناً فعالاً، في مجالات منها تبادل البيانات والمعلومات، والرقمنة، وتوزيع اللقاحات، والتعليم، والتدريب.

إن مساعدة البلدان النامية في جعل مؤسساتها العامة وهيكلها الأساسية المجتمعية والمادية، واقتصاداتها أكثر مرونة وقدرة على الصمود، ليس فقط في مواجهة كوفيد-19، وإنما حيال جميع الصدمات التي يمكن أن تحدث مستقبلاً أمرٌ بالغ الأهمية يصب في مصلحة جميع الدول

82 - ولا يمكن تحقيق أي من أهداف بناء المؤسسات لدعم أهداف التنمية المستدامة دون ضمان احتواء جائحة كوفيد-19 بشكل محكم، على الأقل في المدى القصير، ومعالجة محنة الفقراء على النحو المناسب في جميع البلدان. وابتداءً من الآن، أصبحت هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير موجهة نحو التعافي، الأمر الذي يستلزم التركيز على إعادة فتح الاقتصادات وإعادة بنائها بطريقة مستدامة. ويجب أن تشمل هذه التدابير مساعدة البلدان النامية في جهودها المتواصلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، بما في ذلك عن طريق إدارة مستويات ديونها، وإعادة بناء اقتصاداتها، وتحسين قطاعها الصحي على وجه التحديد. ولن يتسنى وضع حد للجائحة العالمية إلا بدعم أضعف البلدان وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

ثمة حاجة إلى الاستثمار في القوة العاملة في القطاع العام بغية الموازنة بين الكفاءات والقيم من جهة والتحديات المقبلة من جهة ثانية

83 - ونحن بحاجة إلى إدارة الأزمات بشكل أفضل من أجل التغلب على الجائحة الحالية وعلى التحديات المقبلة، فضلاً عن تطوير الكفاءات اللازمة للنهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويجب تعزيز هذه الكفاءات والقيم في صفوف القوة العاملة في القطاع العام، بما يشمل، في جملة أمور، تحسين المهارات التقنية اللازمة لسياسات تغير المناخ. ويشكل إنكفاء الوعي بأهداف التنمية المستدامة، والأهمية الحاسمة للتعاون من أجل كفاءة اتساق السياسات، ودور القيادة عناصر رئيسية لتدريب أفراد القوة العاملة في الوقت الراهن وتعيين موظفين مؤهلين جدد. وينبغي اعتبار الرقمنة أداة مفيدة يجب أن تراعى فيها اعتبارات الشمولية والاستدامة والأخلاقيات والإنسانية لتكون حقا في خدمة الناس. وانطلاقاً من هذا المفهوم، تتطلب رقمنة القطاع العام الموارد والمواهب والبنية التحتية. وينبغي تحديد الاحتياجات والأولويات العالمية والاستجابة لها ورصدها، دون إغفال حقيقة أن أكثر من 3 بلايين شخص في العالم غير متصلين بالشبكة العالمية، بمن فيهم معظم سكان أفريقيا.

إن تحقيق التعاون والتضامن على الصعيد العالمي أمر بالغ الأهمية، وينبغي لجميع البلدان أن تعمل معا على مكافحة الفيروس وضمان التوزيع العادل للقاحات، مع الحرص على ضمان عدم ترك أي أحد - أو أي بلد - خلف الركب

84 - وينبغي أن يشمل هذا التعاون العالمي جميع البلدان ويتضمن تبادل البيانات والمعلومات، فضلا عن توخي المساواة في توزيع اللقاحات. وعلاوة على ذلك، فإن ما تتسم به جائحة كوفيد-19 من طابع عابر للحدود يعني أن الجهد الذي يبذله بلد معين في الأجل القصير، بمعزل عن جهود البلدان الأخرى أو في غياب هذه الجهود، قد لا يخدم مصالحه على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، يتعين على المنظمات المتعددة الأطراف أن تقوم بالرصد والتنسيق عن كثب سعيا لتحقيق تعاون فعال.